العدد (4117) السنة الخامسة عشرة - الأثنين (22) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الحكومة تتجه لإطلاق مبادرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ١٠٠ مليار دولار

■مستشار يؤكد: النجاح لن يكون حليف الخطة من دون شركات إدارة عالمية لتلافي الفساد وسوء الإدارة

□ بغداد / زهراء الجاسم

كشف مستشار لشؤون الاستثمار عن توجه لدى الحكومة العراقية لإطلاق المبادرة الوطنية للإعمار والتنمية تُعنى بإنشاء مشاريع البنى التحتية بإدارة الدولة، وقد جرى تخصيص ١٠٠ مليار دولار. وفيما أعرب عن أمله بعدم فشل هذه المبادرة كسابقاتها بسبب الإدارة الخاطئة للمشاريع وعدم وجود القدرة الفنية والكفاءة في إدارتها، شدّد على ضرورة الاعتماد هذه المرة على شركات إدارة مشاريع عالمية متخصصة كما هو معمول به في دول أخرى لضمان نجاح المبادرة وإنجاز المشاريع وتلافي الفساد وهدر المال العام.

يقول المستشار لشؤون الاستثمار والخبير الاقتصادي ثائر الفيلي، في حديث لـ(المدى): إن مبادرة إعادة الإعمار التي أعلن عنها رئيس الوزراء حيدر العبادي، وسمّيت بالمبادرة الوطنية للإعمار والتنمية، خصّص لها مبلغ بحدود ١٠٠ مليار دولار على مدى عشرة أعوام، على أن تكون بإدارة الدولة لبناء مشاريع البنى التحتية العراقية، وذلك بواقع ١٠ مليارات دولار لكل عام، وهو مبلغ جيد، لكن من المؤكد إنّ هذه المبادرة سوف لن تنجح في ظل الإدارة الحالية للدولة، لأسباب عدة أهمها أن الدولة فشلت ليس فقط في مكافحة الفساد الإداري والمالي بل أيضاً في إدارتها للمشاريع، وذلك لعدم وجود القدرة الفنية والكفاءة في إدارة المشاريع. وأضاف: أن المشكلة الأكبر أننا في زمن النظام البائد ومع وجود كوادر محلية متخصصة ومهنية ومتمرسة في عمل المشاريع الستراتيجية، كانت الدولة تعتمد أيضاً على شركات عالمية لإدارة المشاريع، وهذا الأمر معمول به في كل دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث يتم استخدام شركات إدارة للمشاريع المهمة.

> توقف الكثير من المشاريع بسبب غياب الاموال الكافية

يواصل الفيلي حديثه قائلاً: الإمارات بُنيت بشركات لإدارة المشاريع، لكن مما يؤسف له، أنّ هذا لم يوجد حتى اليوم في العراق، لأن الدولة هي من تقوم بنفسها في إدارة المشاريع لذلك نرى الفشل في كل شيء، مستدركاً: وفي الحقيقة، الأموال المتوفرة الآن ليست كافية لهذه المشاريع، وكان لدينا قبل سنوات أموال كثيرة صُرفت على مشاريع فاشلة، حيث تمّ بناء ١٥ مستشفى في العراق، وصرفنا مليارات الدولارات عليها، بل إن بعضاً من تلك المستشفيات جُهزت من الناحية العمرانية، لكن لأن هناك سوء إدارة، فشلت هذه المشاريع، حتى أن بعض المشاريع وصلت لها أجهزة، لكنها لا تعمل ولا يوجد مشغّلون فيها والسبب يكمن أيضاً في الإدارة التي كان يجب أن تهتم بكل شيء حتى بالكوادر، لذا فبدون وجود إدارات للمشاريع، فإن المبادرة الوطنية للإعمار والتنمية سوف لن تنجح مرة أخرى في العراق.

ويبيّن الفيلي: لدينا تجارب سابقة كالمبادرة الصناعية والزراعية كلّها فشلت، وكان الفشل في الإدارة ولا يعود للفساد فقط، بالتالي فإن على أصحاب القرار استبدال ذهنيتهم حول إدارة البلد للمرحلة المقبلة، هذه الذهنية التي أوصلتنا الى الفشل في قطاع الاستثمار أيضاً، بنسبة ٩٥ ٪. ويورد الفيلي مثالاً آخر: إنّ القوات الأمنية عندما فشلت في حفظ الأمن في العراق، كان فشل الإدارة في الواقع، لكن عندما استبدلت الإدارة للقوات الأمنية واصبحت قوية، أبدعت هذه القوات، مع أنهم نفس العراقيين الذين فشلوا في الإدارة السابقة بحفظ أرض العراق وحدوده عادوا بقيادة أخرى لينتصروا ويطهّروا العراق من براثن الإرهاب، لذلك نحن نقول إن مبادرة الإعمار سوف لن تنجح مالم تكن هناك شركات إدارة متخصصة، وإلا سيكون الفشل هذه المرة مضاعفاً.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت عن بعض الاحصاءات والأرقام الخاصة بالمبالغ المالية التي تحتاجها الدولة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، حيث وصلت القيمة المتوقعة حسب آخر تصريح لرئيس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة في العراق مصطفى الهيتي، إلى ١٥٠ مليار دولار، فيما أعلن وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي، عن أن التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار تبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وإن التوجهات الاقتصادية والاستثمارية للحكومة في المرحلة المقبلة في إطار عملية إعادة الإعمار، تهدف الى العمل على التنمية المستدامة وانشاء مشاريع البنى التحتية.

مال وأعمال

■ الكشف عن عملية تلاعب بعائدية عقار تابع لوزارة المالية

أعلن مكتب المفتش العام لوزارة المالية، أمس الأحد، عن كشف عملية تلاعب بعائدية عقار تابع لوزارة المالية.

وقال المكتب في بيان له "تم الكشف عن عملية تلاعب بملكية عقار بمساحة اكثر من (٢٥١) دونماً عائداً لـوزارة المالية / دائرة عقارات الدولة، عن طريق اصدار كتب رسمية من دائرة عقارات الدولة في احدى المحافظات وتواطؤ عدد من الموظفين في إدراج معلومات مغلوطة بالحاسبة تشير الى بيع العقار بالرغم من عدم توفر أوليات تؤيد بيع العقار أصولياً".

وأضاف المكتب، أنه "تم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المقصرين وعزلهم عن الوظيفة واحالتهم الى قضاء عبر هيئة النزاهة لتجنب تكرار مثل هذا التلاعب مستقبلاً"، مشيراً الى أنه "تمت مفاتحة الجهات المختصة في الوزارة، لإقامة دعوى قضائية وإعادة ملكية العقار المذكور باسم وزارة المالية".

يذكر أن هيئة النزاهة كشفت في أيار ٢٠١٧ عن ضبط شبكة تمارس عمليات تلاعب وتزوير لنقل ملكية عقارات عائدة للدولة فيً محافظةً ذي قار مقابل مبالغ ماليةً عن طريق التلاعب والتزوير بالمستمسكات الرسمية.

■ ارتفاع معدل التضخم السنوي لعام ٢٠١٧ بنسبة ٠٫٨٪

أعلنت وزارة التخطيط، عن ارتفاع معدل التضخم السنوي لعام ٢٠١٧ إلى ٠,٨٪، فيما ارتفع المعدل الشهري لكانون الأول بنسبة ٠,٣٪، مشيرة إلى أن المسح لم يشمل محافظتي الأنبار ونينوى بسبب الوضع الأمني فيهما.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي، في حديث صحفي، إن "الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، أنجز تقرير التضخم السنوي والشهري لكانون الأول الماضي ٢٠١٧ على أساس جمع البيانات ميدانياً عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبيناً أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها مما يقتنيه المستهلك".

وأضاف الهنداوي، أن "مؤشرات التضخم السنوي لعام ٢٠١٧ شهدت ارتفاعاً بنسبة ٠,٨٪"، مشيراً إلى أن "الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٠,٤٪، وقسم السكن بنسبة ٢,٥٪ ومجموعة الايجار بنسبة ٠,٨٪".

وتابع، أن "التضخم الشهري لشهر لكانون الأول الماضي ارتفع إلى ٠,٣٪"، مبيناً أن "الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع قسم المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٠,١٪، وارتفاع قسم السكن بنسبة ١,١٪، اضافة الى ارتفاع قسم الصحة بنسبة ٠,٣٪، وارتفاع قسم الاتصال بنسبة ٠,١٪، اضافة الى ارتفاع قسم التعليم بنسبة ٣,١٪".

وتابع المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط، أن "المسح الذي تم إجراؤه خلال شهر كانون الأول لم يشمل محافظتي الأنبار ونينوى بسبب الوضع الأمني الذي تشهده هاتان المحافظتان".

وأعلن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات خلال كانون الثاني ٢٠١٢، أنه باشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء.

■ الحكومة تكشف تفاصيل قرار تأجيل استيفاء الرسوم الكمركية للسلع المستوردة باسم الوزارات

كشفت أمانة مجلس الوزراء، أمس الأحد، تفاصيل القرار الحكومي القاضي بتأجيل استيفاء الرسوم الكمركية للسلع والبضائع المستوردة باسم الوزارات، موضحة أن القرار يتضمن شروطاً عدة لتأجيل الاستيفاء، من بينها أن يكون الكتاب الموجّه إلى هيئة الكمارك بتوقيع الوزير أو وكيل الوزارة وأن يكون مبلغ العقد مخصّصاً في الموازنة العامة.

وقالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بيان، إن "مجلس الوزراء قرر تأجيل استيفاء الرسوم الكمركية للسلع والبضائع المستوردة باسم الوزارات وأمانة بغداد والبلديات ما لم ينص العقد على تحمل المصدر تلك الرسوم"، مشيرةً إلى أن "القرار يأتي لتسهيل عمل الوزارات وتوفير اللازم لدعم المواطن العراقي في المجالات كافة".

وأوضح البيان، أن "القرار قيد مراعاة عدّة شروط لتأجيل الاستيفاء، وهي أن يكون الكتاب الموجّه إلى الهيئة العامة للكمارك بتوقيع الوزير أو وكيل الوزارة، وأن يكون مبلغ العقد مخصصاً في الموازنة العامة للدولة، أو أن تكون المواد المستوردة، الكتب المدرسية والمستلزمات التربوية لوزارة التربية والأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة الطبية لوزارة الصحة، ومواد البطاقة التموينية لوزارة التجارة، والمستلزمات الزراعية لدعم المزارعين لوزارة الزراعة، والكلور لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات وأمانة بغداد، والمواد الداخلة كافة، استناداً إلى العقود الاستثمارية المدرجة ضمن الموازنة الاستثمارية في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية".

جدير بالذكر، أن مجلس الوزراء صوّت، الثلاثاء (١٦ كانون الثاني ٢٠١٨)، على تأجيل استيفاء الرسوم الكمركية للسلع المستوردة باسم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

■ الرافدين ينفي تقليص مدة تسديد سلف موظفي دوائر الدولة إلى سنتين

نفى مصرف الرافدين، أمس الأحد، تقليص المدة الممنوحة لتسديد سلف الموظفين من خمس سنوات إلى سنتين.

وقال المكتب الإعلامي للمصرف في بيان له، إن "ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام عن تقليص مدة تسديد سلف موظفي دوائر الدولة لا أساس له من الصحة"، معتبراً أنها "أخبار كاذبة هدفها النيل من سمعة المصرف وإنجازاته".

وأضاف المكتب، أنه "تم وضع شروط محددة حول السلف والقروض وبحسب طبيعة ونوعية القرض وتسديده شهرياً"، داعياً "وسائل الإعلام الى انتقاء الأخبار وتعليمات السلف والقروض من المكتب الإعلامي للمصرف".

يذكر أن مصرف الرافدين باشر خلال عام ٢٠١٦ بمنح سلف وقروض لموظفي دوائر الدولة ولقطاعات أخرى وفق آليات وضوابط معينة.

خارج الحدود
Out of Borders

مسقط:

الفالح: هناك توافق بين منتجي النفط على التعاون بعد ٢٠١٨

قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، أمس الأحد، إن هناك توافقاً بين منظمة أوبك ومنتجي النفط غير الأعضاء على مواصلة التعاون بشأن الإنتاج لما بعد ٢٠١٨ عندما ينتهي أجل الاتفاق الحالي لخفض الإمدادات. قال الفالح، إنه إذا زادت المخزونات في ٢٠١٨ كما يتوقع البعض في السوق، فقد يتعين على المنتجين دراسة تمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى ٢٠١٩ لكن آلية محددة للتعاون لم تتقرر حتى الآن.

كان الفالح يتحدث في مؤتمر صحفي بعد اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة التي تراقب تنفيذ التخفيضات. وتضم اللجنة روسيا والكويت ودولاً أخرى.

فرانكفورت:

أودي تتلقّى أمراً باستدعاء ١٢٧ ألف سيارة بسبب الانبعاثات

قالت صحيفة "بيلد آم زونتاج"، إن هيئة النقل الاتحادية في ألمانيا اكتشفت برمجيات لا يجيزها القانون للتحكم في الانبعاثات بأحدث طرز أودي المزوّدة بمحركات الديزل فئة يورو-٦ وإنها أمرت الشركة باستدعاء ١٢٧ ألف سيارة.

وقالت أودي، وهي إحدى وحدات فولكسفاغن، في بيان، إن الطرز متضمنة في استدعاء طوعي لنحو ٨٥٠ ألف مركبة ديزل بمحركات تي.دي.آي ذات ستة وثمانية صمامات كان قد أعلن في تموز.

وتابعت أودي في البيان "ستخضع برمجيات التحكم في المحرك للمركبات ذات الصلة لتعديل كامل، وسيجري اختبارها وإرسالها إلى هيئة النقل للحصول على الموافقة".

ولم تؤكد الشركة مزيداً من التفاصيل بشأن طلب الهيئة. وقالت الصحيفة، إن هيئة النقل أخطرت أودي، بأن ترد بحلول الثاني من شباط، بشأن الطريقة التي تعتزم بها تحديث البرمجيات المتحكمة في الانبعاثات بما يكفل عدم القدرة على التلاعب فيها. وقالت أودي، إنها تختبر سياراتها المزوّدة بمحركات الديزل للكشف عن أيّ مخالفات محتملة منذ أشهر في تعاون وثيق مع الهيئة.

موسكو:

اجتماع اللجنة الوزارية لأوبك والمستقلين في نيسان

قالت وكالة الإعلام الروسية، يوم الأحد، نقلاً عن بيان لمنظمة أوبك، إن الاجتماع التالي للجنة المشتركة بين المنظمة ومنتجي النفط الآخرين سينعقد في شهر نيسان بالسعودية.

وأضافت أن نسبة امتثال دول أوبك والمنتجين غير الأعضاء بالاتفاق بلغت ١٢٩ بالمئة في كانون الأول من ١٠٧ بالمئة في المتوسط على مدى العام الماضي بأكمله.

وحثّ وزير الطاقة السعودي يوم الأحد، المنتجين العالميين على مواصلة التعاون بعد ٢٠١٨، لكنه قال، إن ذلك ربما يعني اتفاقاً جديداً وليس مواصلة نفس خفض الإمدادات الذي دعم الأسعار في الأشهر الأخيرة.